ECSS
المركز المصري
للفكر والدراسات الاستراتيجية
EGYPTIAN CENTER FOR STRATEGIC STUDIES

تقديرات مصرية

إصدار شهري

قضايا المناخ..
رؤى عالمية ومصرية

عدد خاص

السنة الثالثة
ecss.com.eg
/ecsstudies

ECSS
المـركز المـصـري
للفكر والدراسات الاستراتيجية
EGYPTIAN CENTER FOR STRATEGIC STUDIES

"تعاونكم أساس تقدمنا"

لا يجوز نسخ او استعمال كل او جزء من هذا الكتاب/المطبوعة/المجلة/ الإصدار، بآى شكل من الاشكال،
او بأية وسيلة من الوسائل.سواء التصوير او النقل الالكتروني او غيرها، دون إذن كتابى مسبق من الناشر.

تقديرات مصرية

قضايا المناخ.. رؤى عالمية ومصرية

عدد خاص

العـدد 45
تقديرات مصرية
إصـــدار شـهـري
السنة الثالثة - نوفمبر 2022

ECSS
المركز المصري
للفكر والدراسات الاستراتيجية
EGYPTIAN CENTER FOR STRATEGIC STUDIES

د. خـــالد عكاشـــة

المدير العام

د. عبد المنعم سعيد

المستشار الأكاديمي

تحرير

د. خالد حنفي علي

هيئة استشارية

د. محمد كمال

د. دلال محمود

د. جمال عبدالجواد

أ. مجدي صبحي

د. نهى بكر

د. رغدة البهي

بيانات وإحصائيات

هبة زين

إخراج فني

أحمد حسني

ecss.com.eg

/ecsstudies

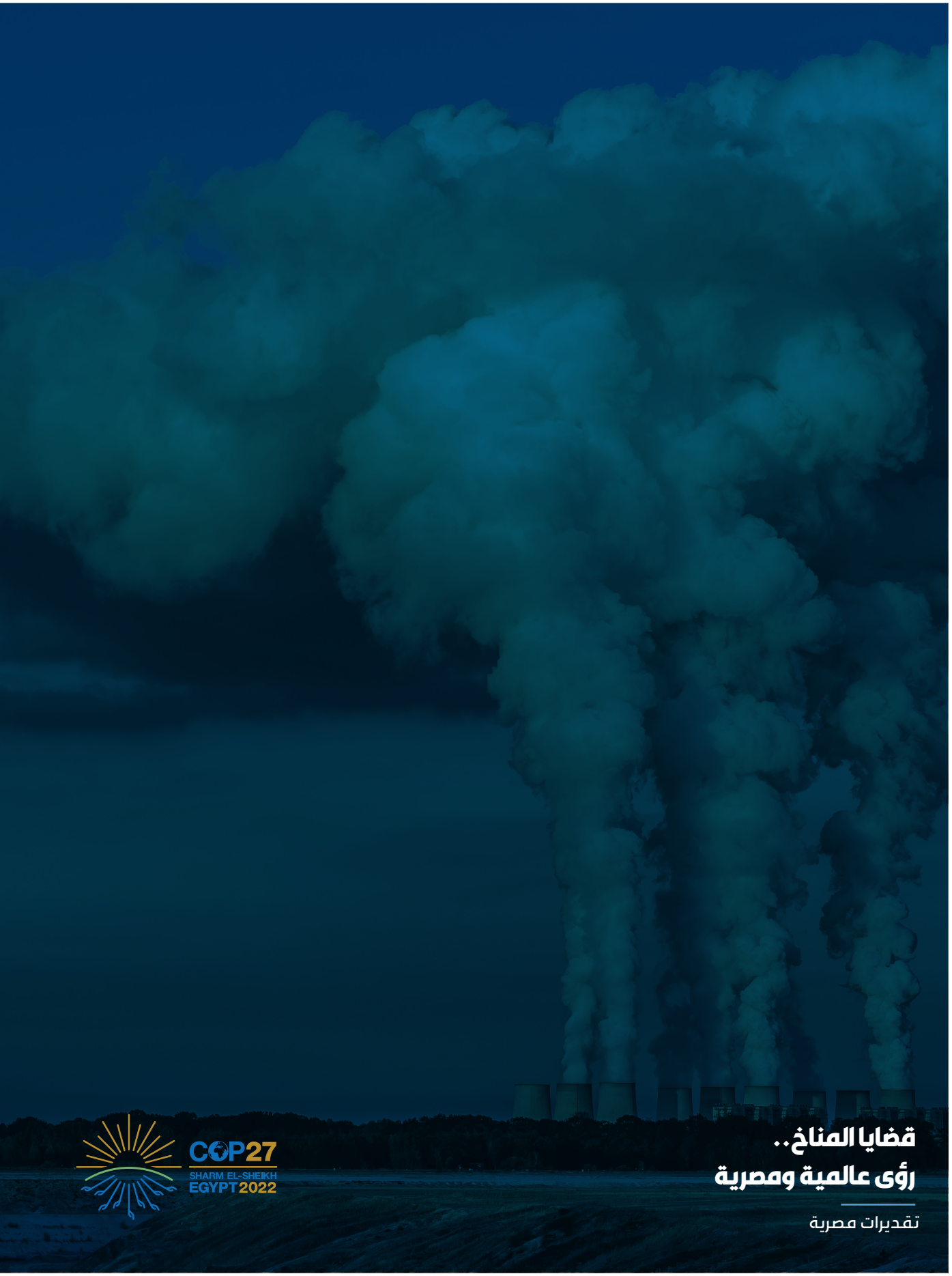

قضايا المناخ..
رؤى عالمية ومصرية

تقديرات مصرية

COP27
SHARM EL-SHEIKH
EGYPT 2022

المحتويات

08 الافتتاحية: تحدي المناخ للنظام الدولي
د. عبد المنعم سعيد

10 ما الممكن والمأمول في COP27؟
د. جمال عبد الجواد

13 تداعيات تنافس القوى الكبرى على قضايا المناخ
د. محمد كمال

16 الآثار المتفاقمة لتغير المناخ على كوكب الأرض
د. عمر الحسيني

19 الأبعاد الأمنية لقضيّة تغيّر المناخ في العالم
د. إيمان رجب

22 حدود الارتباط بين تغير المناخ وانتشار الإرهاب
د. دلال محمود

25 كيف يضاعف تغير المناخ الأزمات الاقتصادية؟
مجدي صبحي

28 الذكاء الاصطناعي وتغير المناخ.. فرص وقيود
د. رغدة البهي

31 مرتكزات الموقف المصري إزاء مواجهة تغير المناخ
د. نهى بكر

34 متطلبات التحول نحو صناعة خضراء في مصر
د. مدحت نافع

37 أثر التمويل الأخضر في التنمية المستدامة في مصر
أحمد بيومي

40 أدوار المجتمع المدني المصري في قمة COP27
د. عماد الدين عدلي

43 العدالة المناخية وحقوق الإنسان.. احتياجات مصرية
عصام شيحة

46 مخاطر تغير المناخ في أفريقيا.. مؤشرات أساسية
هبة زين

1

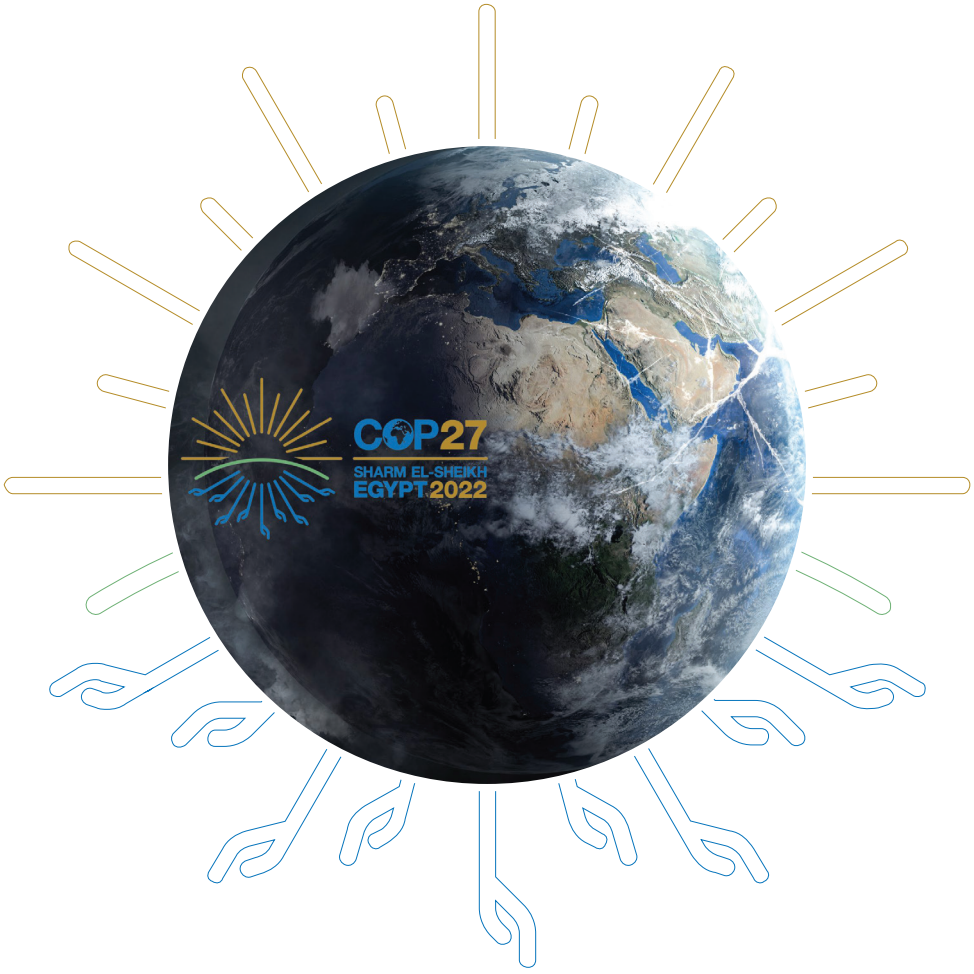

ما الممكن والمأمول في COP27؟

ينعقد مؤتمر كوب 27 في شرم الشيخ (COP27) في ظروف دولية أقل ما توصف به هو أنها غير مواتية لتحقيق الأهداف الرئيسية للمؤتمر المتعلقة بالحد من التغير المناخي ومعالجة آثاره، بينما انعقد المؤتمر السابق في جلاسكو (كوب 26) في آخر لحظة تفاؤل واستبشار عرفها النظام الدولي، والتي دخل بعدها وبسرعة في أخطر أزمة دولية في نصف القرن الأخير.

لقد كان العالم يخرج من جائحة كورونا عندما انعقدت قمة جلاسكو، إذ انحسرت أعداد الإصابات ونجح التعاون الدولي في توفير التطعيمات اللازمة لتحصين البشرية ضد الوباء. وقتها كانت الآمال معقودة على تحسن الوضع الدولي سياسيًا واقتصاديًا، وكان المدافعون عن البيئة متفائلون بعودة الحزب الديمقراطي للبيت الأبيض في الولايات المتحدة، بسبب ما عرف عن الديمقراطيين من انحيازاتهم البيئية.

في هذه الظروف، انعقد مؤتمر جلاسكو وصدرت عنه توصيات طموحة. الآن ينعقد المؤتمر السابع والعشرون في ظل وضع دولي شديد التوتر بسبب الحرب الدائرة في أوكرانيا، والأزمة الاقتصادية التي زادتها الحرب صعوبة، وانشغال الحكومات بمعالجة الآثار الناتجة عن الحرب على الاقتصاد العالمي والعلاقات الدولية. فما هي التحديات التي تواجه القمة؟ وما هي -واقعيًا- الآفاق الممكنة للإبقاء على التقدم في التعامل مع قضية تغير المناخ؟

د. جمال عبد الجواد

عضو الهيئة الاستشارية، ومدير برنامج السياسات العامة

بالمركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية

تحدي الطاقة

أصبحت الطاقة أولوية عالمية قصوى في الظرف الراهن، بعد أن بات توفيرها بأسعار مناسبة وتأمين وصولها بلا انقطاعات، تحديًا حقيقيًا، وذلك منذ تم تحويل الطاقة إلى أداة في الصراع الدولي. فبينما ينعقد كوب 27 من أجل توفير الطاقة النظيفة، فإن قادة العالم باتوا مشغولين بمجرد توفير الطاقة أيًا كان مصدرها، فزاد الاعتماد على استخدام الفحم، فيما يجري تشجيع المنتجين من شركات ودول لإنتاج المزيد من النفط والغاز بعد أن كان يُنظر إلى الطاقة الأحفورية باعتبارها مصدرًا للطاقة تجاوزه الزمن بسبب آثاره المدمرة على الكوكب.

لقد زاد الطلب على الفحم الحجري هذا العام بنسبة 1% عما كان عليه في العام السابق، ليصل الطلب على الفحم إلى أقصى مستوى وصل إليه في عام 2013، ومنذ ذلك الوقت نجحت البشرية في تخفيض اعتمادها على الفحم كمصدر للطاقة، غير أن كافة المكاسب التي تحققت في هذا المجال خلال العقد الأخير قد تم محوها خلال العام الأول من الأزمة الراهنة.

ارتفاع أسعار الطاقة يمثل تحديًا اجتماعيًا وسياسيًا للحكومات، وتبشر الأنباء القادمة من ألمانيا بأن الحكومة هناك قد خصصت 65 مليار يورو لدعم أسعار الطاقة لدى الأسر والصناعات الصغيرة، فيما تشير تقديرات إلى أن هذا المبلغ قد يصل إلى 200 مليار يورو عند التطبيق. نحن نتحدث عن دعم موجه لوقود أحفوري يُعد السبب الرئيسي في الاحترار العالمي.

الدول المنتجة للنفط والغاز تعيش هذه الأيام عصرًا ذهبيًا، بعد أن جرى التعامل معها بازدراء خلال السنوات الأخيرة، باعتبارها المصدر الأهم للطاقة الأحفورية المدمرة للكوكب. ومن المشاهد التي ستبقى في الذاكرة لسنوات طويلة ذلك التوتر الذي نشب بسبب قرار "أوبك بلس" تخفيض إنتاج النفط بمقدار مليوني برميل يوميًا، على عكس رغبة الدول المتقدمة في التكتل الغربي. المؤكد أن النزاع حول هذه المسألة ليست له صلة بقضية المناخ بأي قدر، وإنما هو صراع سياسي واقتصادي حول الهيمنة والتفوق والعوائد المالية، بما يعكس أولويات العالم في ظروف الأزمة الدولية.

تحدي التمويل

لتطبيق الإجراءات وتنفيذ السياسات اللازمة للحد من ارتفاع درجة حرارة الأرض تكلفة مالية كبيرة. فتحقيق النتيجة المرغوبة يستلزم تغيير أنماط الحياة السائدة، والتخلي عن فنون إنتاج وتكنولوجيات شائعة، وتطوير أساليب إنتاج وتكنولوجيات جديدة ما يزال بعضها في مراحل التجريب. إحداث كل هذه التغييرات العميقة له تكلفة كبيرة. من يتحمل هذه التكلفة؟ هو السؤال الذي تسبب في تعطيل العمل المشترك من أجل حماية الكوكب، فكل طرف يريد الحصول على أفضل نتيجة بأقل تكلفة، وينظر للواقع المعقد بطريقة تبرر له الوصول إلى هذه النتيجة.

المشكلة لها أبعاد متعددة، فقد ارتفعت درجة حرارة الكوكب منذ الثورة الصناعية بمعدلات متسارعة، حتى إنه تم اتخاذ الوضع الذي كان عليه العالم قبل العصر الصناعي كنقطة مرجعية نقيس التغير الذي حدث بعدها، ونسعى للعودة إلى نقطة قريبة منها. غير أن الثورة الصناعية حدثت في عدد قليل من بلاد العالم في القرون الممتدة منذ القرن الثامن عشر، وما زالت بعض البلاد إلى اليوم لم تدخل إلى العصر الصناعي، وبالتالي فإن شعوب ودول العالم لم تسهم بشكل متساوٍ في تغير المناخ وتعريض الحياة على وجه الكوكب للخطر، وعلى المتسببين في المشكلة تحمل تكلفة حلها.

لكن الحكومات في البلاد المتقدمة، على الجانب الآخر، ترى أن عوائد الثورة الصناعية لم تقف عند حدود بلادهم، وأن البشرية كلها ربحت من منتجات العصر الصناعي، وأنه لم يكن من الممكن إنهاء المجاعات في العالم إلا عبر الاستخدام المكثف للأسمدة والمبيدات الحشرية التي أنتجتها مصانع ومعامل العصر الصناعي، وأن تحسين الحالة الصحية وتقليل الوفيات في كل بلاد العالم لم يكن له أن يحدث لولا منتجات العصر الصناعي في مجالات صناعات الغذاء والصناعات الدوائية، فالثورة الصناعية ونواتجها ليست ميراثًا خاصًا بالشعوب الغنية، لكنها ميراث يخصّ البشرية جمعاء.

غير أنّ القضية المثارة لا تتعلق بفوائد العصر الصناعي وتكلفته، لكنها تتعلق بتوزيع التكلفة والعائد على الأطراف المختلفة، ومدى التناسب المتحقق في كل حالة. وحول هذا التناسب بين التكلفة والعائد، والتقاسم العادل للتكلفة بما يعكس النصيب الذي حصلت عليه الأطراف من الفائدة، هناك نظريات وأساليب للتقدير متعارضة يسعى من ورائها كل طرف لتحقيق أكبر عائد بأقل تكلفة.

القضية بالنسبة لشعوب العالم الثالث النامية أكثر عمقًا من التكلفة المالية المباشرة، فهي تتعلق أيضًا بما إذا كان عليها أن تتحمل ضياع فرصة تجاهد للإمساك بها لتحقيق التنمية وتضييق فجوة الدخل ومستويات المعيشة مع الدول

المتقدمة. فطوال العقود الماضية، تسعى الدول النامية لتطوير بنياتها الأساسية ونظم التعليم والتدريب وتشريعات الطاقة والاستثمار لتهيئ بلادها لتحقيق نمو اقتصادي يُقلل الفجوة مع العالم المتقدم.

المشكلة أنه مع زيادة التحديات المناخية سيكون مطلوبًا من الدول النامية التخلي عن كثير من السياسات التي تم اتّباعها، والاستثمارات التي تم ضخها، بما ينطوي عليه ذلك من إهدار لموارد لم يكن من السهل توفيرها، وتوفير موارد جديدة لتغطية تكاليف إدخال تغييرات جذرية على سياسات التنمية المتبعة، وإعادة تأهيل البنية التحتية وتدريب القوة العاملة، من أجل تشكيل مركّب المعارف والمهارات والتكوين البشري الضروري لحماية الكوكب.

في مؤتمر كوب 26، وعدت حكومات البلاد المتقدمة بتقديم 100 مليار دولار سنويًا لدعم التكيف المناخي في الدول النامية. تشير التقديرات إلى أن قسمًا صغيرًا فقط من هذه المبالغ قد وصل للجهات والدول المستحقة في العام الحالي، ومن غير الواضح ما إذا كانت ظروف الأزمة الاقتصادية العالمية ستسمح بالوفاء بذلك قريبًا.

آفاق كوب 27

ينعقد مؤتمر كوب 27 في ظروف دولية صعبة، خاصةً في ظل ارتباك شديد في أسواق الطاقة بسبب نقص الإمدادات القادمة من روسيا، والارتفاع المخيف في أسعار الطاقة، وما نتج عن ذلك من موجة تضخمية عالية وارتفاع كبير في الأسعار فيما وراء قدرة كثير من الناس في البلاد المتقدمة، ناهيك عن البلاد النامية، عن التحمل.

المؤكد أن الوعي البيئي وإلحاح مخاطر التغير المناخي تزداد في كل العالم، لكن المؤكد أيضًا أن الضغوط الملحة والعاجلة الناتجة عن أزمات الطاقة والاقتصاد الراهنة تزداد. القاعدة الثابتة التي لم تتغير أبدًا هي أنه في كل منافسة بين اعتبارات المدى البعيد والقصير، فإن الأولوية تكون دائمًا للمدى القصير، وأنه في كل منافسة بين إجراء تحسينات عميقة في ظروف الحياة ومنع مستويات المعيشة من التدهور، فإن منع التدهور له الأولوية على إجراء تحسينات.

هذه قواعد عامة تكاد تكون ثابتة للسلوك الإنساني، وعليه فإن الحكومات تشعر بضغوط هائلة لتوفير الطاقة لشعوبها، وللحد من ارتفاع تكلفة الحياة في المدى المباشر والقصير، فهذا هو ما يحتاجه الناس الآن، وهذا هو ما سيتم تقييم الحكومات على أساسه في الانتخابات القادمة، وفي السياسة فإن الانتخابات القادمة ونتائجها لها الأولوية المؤكدة.

في مؤتمر كوب 26، حققت الدول المشاركة بعض التقدم تَمثل في إصدار ميثاق جلاسكو للمناخ، والذي فيه جددت الأطراف التزامها باتفاقية باريس 2015، الخاصة بالعمل على إبقاء الزيادة في حرارة الأرض أقل من 2 درجة مئوية أعلى مما كانت عليه قبل العصر الصناعي، والسعي لإبقاء الارتفاع في درجة حرارة الأرض عند 1.5 درجة مئوية.

من الأمور الإيجابية القليلة في الحالة الدولية الراهنة أن التوتر بين روسيا والغرب ما زال محصورًا في هذا النطاق، وأن محاولات تشكيل تكتل يضم روسيا والصين لم تحقق نجاحًا كبيرًا، فالأخيرة لديها حرص شديد على تمييز نفسها عن الموقف الروسي. ينعكس هذا على قضايا البيئة والمناخ، حيث تتصرف الصين بمسئولية تجاه هذه القضية، بل وتسعى لتقديم نفسها كقائد ومدافع رئيسي عن البيئة وسلامة الكوكب. يحدث هذا فيما القيادة الديمقراطية في الولايات المتحدة تُظهر حرصًا كبيرًا على البيئة، بما يعني أن الأطراف الرئيسيين المعنيين بقضايا المناخ، باعتبارهم الأطراف الأكثر تلويثًا للكوكب، متمسكون بالتوافقات التي توصلوا إليها في كوب 26 رغم الأزمة الدولية الراهنة.

ستكون الحكومات حريصة على تجديد التزاماتها طويلة الأجل لأن مخاطر التغير المناخي حقيقية، وإدراكنا له يتعمق. لكنها، على الجانب الآخر، ستحاول تقليل الالتزامات قصيرة المدى قدر المستطاع. لقد ألزمت الدول المتقدمة نفسها في قمة كوب 26 بتقديم 100 مليار دولار سنويًا للدول النامية لمساعدتها على التكيف مع آثار التغير المناخي، ولا يجب السماح بأي تقليص في قيمة هذا الالتزام، حتى لو كانت هناك شكوك كبيرة في إمكانية الوفاء به.

أيضًا فإن الحكومات في جلاسكو ألزمت نفسها بتقديم تقارير مراجعة سنوية بشأن خططها للتعامل مع التغير المناخي، ومن المهم جدًا تأكيد هذا الالتزام، وتعزيز آليات تنفيذه، تطلعًا لما وراء الأزمة الراهنة، ولحلول لحظة مواتية يكون فيها العالم مؤهلاً بدرجة فاعلية أكبر للتعامل مع أخطر مشكلة تُهدد بقاء الحياة على ظهر الكوكب.

يسعى المركز "المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية"، الذي أُسس في عام 2018 كمركز "تفكير" مستقل؛ إلى تقديم الرؤى والبدائل المختلفة بشأن القضايا والتحولات الاستراتيجية، على الصعيد المحلي والإقليمي والدولي على حد سواء. ويولي اهتمامًا خاصًا بالقضايا والتحولات ذات الأهمية للأمن القومي والمصالح المصرية.

يستهدف المركز دوائر صنع القرار، بإمدادها بالخيارات والبدائل عند التعامل مع التحديات والقضايا الداخلية والإقليمية والدولية، وكذلك الباحثين والمتخصصين في الشأون السياسية، والاقتصادية، والاجتماعية، والأمنية، داخل مصر وخارجها. ويرمي المركز من خلال خدماته المختلفة إلى المساهمة في تنوير وترشيد الجدال والرأي العام في مصر وإقليم الشرق الأوسط، ونشر قواعد التفكير والبحث العلمي.

ويقوم المركز بمجموعة من المهام، والأنشطة، والخدمات المتنوعة، تشمل: تقديرات المواقف، وأوراق السياسات، وعقد ورش العمل والندوات والمؤتمرات، إلى جانب عددٍ من الإصدارات الشهرية باللغتين العربية والإنجليزية، فضلاً عن الموقع الإلكتروني للمركز الذي يتضمن سلسلة من التحليلات لمختلف التطورات على الساحة المصرية، والساحتين الإقليمية والدولية، ونشر إنتاج البرامج البحثية المختلفة.

البرامج والأقسام

يُمارس المركز رسالته من خلال ثلاثة برامج بحثية أساسية، هي:

أولاً- برنامج العلاقات الدولية: ويُعنَى بدراسة التحولات الدولية الأبرز على الساحة الدولية، وعلى مستوى إقليم الشرق الأوسط، خاصة ذات الطابع الاستراتيجي، وتأثيرها على المصالح والأمن القومي المصري، وذلك في مختلف الأقاليم الجغرافية. ويضم البرنامج مجموعة من الوحدات المتخصصة، منها: وحدة الدراسات الأمريكية، وحدة الدراسات الأوروبية، وحدة الدراسات الآسيوية، وحدة الدراسات الإفريقية، وحدة الدراسات العربية والإقليمية.

ثانيًا- برنامج الأمن وقضايا الدفاع: ويحلل قضايا الأمن القومي بأبعاده المختلفة، ويضم العديد من الوحدات، منها: وحدة الأمن السيبراني، وحدة التسلح، وحدة التطرف، وحدة الإرهاب والصراعات المسلحة.

ثالثًا- برنامج السياسات العامة: ويُعنَى بدراسة القضايا والتحولات ذات الصلة بالسياسات العامة داخل مصر من خلال مجموعة من الوحدات المتنوعة، منها: وحدة الاقتصاد ودراسات الطاقة، وحدة دراسات الرأي العام، وحدة دراسات المرأة وقضايا الأسرة.

وتتسم الوحدات البحثية بدرجة من المرونة، بحيث تعكس الأجندة البحثية المعتمدة من جانب المركز خلال فترة زمنية محددة، وفقًا لتقييم موضوعي للواقع الراهن على الأصعدة المختلفة (المحلي، والإقليمي، والدولي)، وأنماط التحديات والتهديدات القائمة.

وإلى جانب البرامج البحثية، يضم المركز "المرصد المصري" لأهم القضايا التي تشغل الرأي العام، المصري والعالمي، بالإضافة إلى تقديم متابعة دقيقة تحليلية متخصصة لقضايا بعينها تشغل صناع القرار في الشرق الأوسط والعالم. وكذلك "مدونة" لشباب الباحثين والكتاب من خارج المركز، من مختلف الجنسيات، للتعبير عن رؤاهم وطرح أفكارهم فيما يخص الأحداث المتسارعة من حولهم.

جميع حقوق الملكية الفكرية محفوظة ونافذة للمركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية

للتواصل والمعلومات:

100 شارع الميرغني – مصر الجديدة – القاهرة
+20226905863 | +20226905862 |+20226905861
/ecsstudies

التغيرات المناخية

قضية الأمس ... تحدي الحاضر ... مخاطر المستقبل

إصدار جديد من المركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية

COP27 SHARM EL-SHEIKH EGYPT 2022

ECSS المركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية
EGYPTIAN CENTER FOR STRATEGIC STUDIES

Ar | En

لتحميل نسختي الاصدار باللغة العربية والانجليزية

ECSS
المركز المصري
للفكر والدراسات الاستراتيجية
EGYPTIAN CENTER FOR STRATEGIC STUDIES

100 شارع الميرغني, مصر الجديدة,القاهرة،مصر
/ecsstudies